السلطات السعودية تتوحش وتسجل رقماً قياسياً في الإعدام

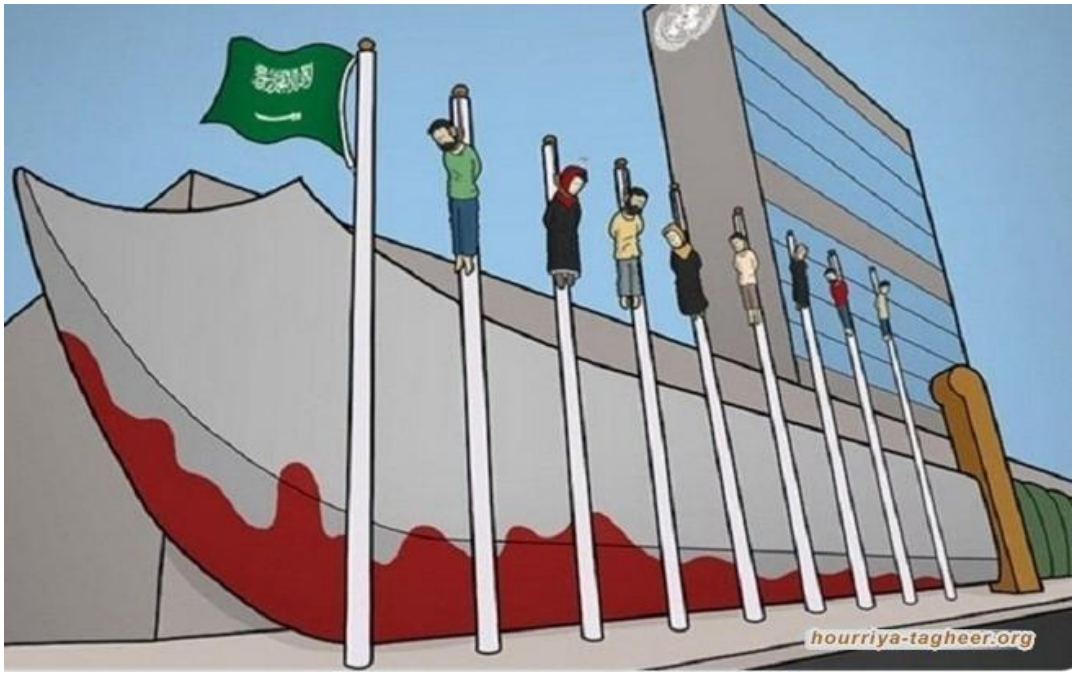

يأتي هذا الرقم الجديد بعد أن أعلنت السلطات السعودية عن إعدام ثلاثة أشخاص يوم الاثنين.

أعلنت وزارة الداخلية أنه تم إعدام ثلاثة أشخاص في مكة المكرمة بعد إدانتهم بالقتل.

ويزيد هذا العدد باثنين عن عدد الأشخاص الذين سجلتهم وكالة فرانس برس على أنهم أعدموا في عام 2024 والبالغ عددهم 338 شخصًا، والذي كان أيضًا رقمًا قياسيًا في ذلك الوقت.

ويشار إلى أن حصيلة وكالة فرانس برس لعام 2024 أقل بقليل من الرقم الذي رصدته منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة القسط ومنظمة العفو الدولية ومنظمة Reprieve، والتي تشير إلى أن العدد يبلغ 345.

من بين عمليات الإعدام التي نُفذت هذا العام، كانت الأغلبية (232) بتهم تتعلق بالمخدرات. كما نُفذت عدة أحكام أخرى بتهم تتعلق بالإرهاب، بعضها وصف بالغامض وفقاً لتعريف السعودية الواسع لهذا المصطلح.

قد يكون العديد من هذه الأحكام المتعلقة بعقوبة الإعدام انتهاكًا للقانون الدولي، الذي لا يسمح باستخدام عقوبة الإعدام إلا فيما يتعلق بـ "أخطر الجرائم" التي تنطوي على القتل العمد.

بعد تعليق عقوبة الإعدام لمدة ثلاث سنوات تقريباً. استأنفت المملكة استخدام عقوبة الإعدام في القضايا المتعلقة بالمخدرات.

عدد كبير ممن تم إعدامهم منذ استئناف العمليات هم من الرعايا الأجانب.

قالت وكالة فرانس برس أنه في الأشهر الأخيرة، أعدمت المملكة العربية السعودية رجلين كانا قاصرين وقت ارتكاب الجرائم التي يُزعم أنهما ارتكباها، في انتهاك للقانون الدولي.

إن فرض عقوبة الإعدام على الأفراد الذين كانوا دون سن 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي وقعت عليها السلطات السعودية.

في عام 2020، وفي خضم التدقيق العالمي، تعهدت السلطات السعودية بإنهاء سلطة القضاة التقديرية في فرض عقوبة الإعدام على المدانين الأطفال.

أعلنت لجنة حقوق الإنسان في المملكة أنه تم إصدار أمر ملكي لوقف عقوبة الإعدام بحق المدانين الأحداث.

ومع ذلك، فقد تم تنفيذ عدة عمليات إعدام لأشخاص ارتكبوا جرائم وهم قاصرون منذ ذلك التصريح.

حددت منظمة القسط خمسة مجرمين أطفال آخرين معرضين لخطر الإعدام الوشيك.

بحسب منظمة العفو الدولية، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة عالمياً من حيث عدد عمليات الإعدام في الأعوام 2022 و2023 و2024، بعد الصين وإيران.